مشروع
"حَوْكمة بيئيّة مَحَليّة"

"الحَوْكمة البيئيّة للتّصرّف في النّفايات:
صمّام أمان بيئي ورافعة اقتصاديّة واجتماعيّة"

تقرير تحليلي شامل للمُنْتدى الجهوي حوْل التّصرّف في النّفايات
جربة - الخميس 16 نوفمبر2023

إعداد: الأستاذ حُسين الرّحيلي

20نوفمبر 2023

تمّ تنفيذه من قبل منظّمة إرادة ومواطنة وبدعم من الصندوق الوطني للدّيمقراطية

الفهـــرس

I- **مقدمة وتوجيهات:** 3

II- **حوصلة مفصّلة للمنتدى الجهوي للتّصرف في النفايات ببلديات الجنوب الشّرقي:**.....3

1) مداخلة الدكتور وليد بن رحمة: "الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرف في النفايات" 4

أ- الجانب القانوني 4

ب- الجانب المؤسساتي 4

ج- الجانب المؤسساتي 4

2) مداخلة السيد محمد شبيل بن جبرة: "التجديد في مجال التصرف في النفايات المنزلية".....5

3) مداخلة الأستاذ حسين الرحيلي: "الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتثمين النفايات".....6

III- **أهم التحديات والإشكالات التي تواجه البلديات والجهات المعنية في مجال التصرف في النفايات:**.....9

IV- **ورشات العمل**.....10

1) الورشة الأولى: حول مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرف في النفايات 10

أ- مقدمة عامة:.....10

ب- المنهج المعتمد:.....11

ج- الإشكال المطروح:.....11

د- التوصيات المقترحة:.....11

2) الورشة الأولى: حول مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرف في النفايات 12

3) الورشة الثالثة: اعتماد تثمين النفايات كوسيلة لدعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.....14

V- **آليات التنفيذ والمتابعة** 15

VI- **التواصل والشراكات**.....16

VII- **الخلاصة والتوجهات المستقبلية** 16

I- مقدّمة وتوجيهات:

تعيش تونس ومنذ فترة ليست بالقصيرة على وقع أزمة بيئية متعددة الأبعاد ومعقّدة. ولعلّ ذلك يعود الى ضعف مؤسسات الدولة خلال العشريّة الأخيرة ممّا أفقدها القدرة على تطبيق القانون وردع الملوّثين. وتتصدّر الإشكالات المرتبطة بالتصرّف في النّفايات المشهد البيئي. إذْ تتابعت الإشكاليات المرتبطة باستغلال المصبّات المراقبة في كلّ من برج شكير وعقارب في صفاقس. إذْ عاشت صفاقس فترات حرجة ولازالت من خلال تكدّس النّفايات في كل بلديات الولاية. وزادتها تعقيدا الحلول الظرفيّة التّي لا تتناسق وطبيعة المشكل.

ونظرا لارتباط إطار العيش لكلّ المواطنين ببيئتهم المباشرة في فضاءاتهم البلديّة، فإنّ انتشار النفايات وعدم القدرة على التصرف فيها بشكل حكيم يولّد أزمات ومشاكل بيئية يمكن أن تتحوّل إلى كوارث صحيّة ووبائيّة.

إنّ كلّ ما يحصل في مجال التّصرّف في النّفايات يؤكّد عدم التنفيذ الصحيح للبرامج التّي تمّ إعدادها وتطبيقها، إضافة إلى ضعف الاطار المؤسّساتي والقانوني في هذا المجال. وهو ما يحتّم على كلّ الفاعلين في مجال النّفايات إعادة النّظر فيها برمّتها وإعْداد خطط عمليّة تتلاءم والأهداف المرجوّة من التصرّف في النّفايات.

في إطار برنامجها **"حَوْكمة بيئيّة محليّة"**، تعمل منظّمة إرادة ومواطنة على جعل مجال التّصرّف في النّفايات مجالا تشاركيّا بين جميع الفاعلين المحليّين من بلديّات وجمعيّات مدنيّة ومؤسّسات عموميّة محليّة، كلّ ذلك في إطار أن نتحمّل جميعا كمواطنين وبإرادتنا مسؤوليّة التّصرّف الحكيم في نفاياتنا بالطّريقة التّي تجعل النّفايات تتحوّل من مشكل إلى حلّ. لذلك كانت أهداف المشروع موجّهةً أساسا نحو:

- ❖ إنْشاء نظام إدارة نفايات مستدام وتشاركي ببلديّات الجنوب الشرقي.
- ❖ دعم التّنسيق والتّعاون بين أعضاء المجتمع المحلّي والبلديّات.
- ❖ تعزيز الشّراكة بيْن القطاع العامّ والقطاع الخاص في إدارة ملف النّفايات لتوفير التّمويلات اللاّزمة لإدارتها

وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم تحليل شامل للقضايا والإشكالات المرْتبطة بالتّصرّف في النفايات من وجهة نظر الحوْكمة البيئيّة المحليّة ببلديات الجنوب الشرقي والطّرق والآليّات الواجب العمل على تنفيذها لإدارة مستدامة للنّفايات لذلك سيتمّ التعرض خلال هذا التّقرير إلى المحاور الثّلاث المهمّة التّي ستكون محور المنتدى الجهوي للتّصرّف في النفايات ببلديّات الجنوب الشرقي، وهي:

- ❖ الإطار القانوني والمؤسّساتي للتّصرّف في النّفايات.
- ❖ التّجديد في مجال التّصرّف في النّفايات المنزليّة.
- ❖ الأبْعاد الاقتصاديّة والاجتماعية لتثمين النّفايات.

II- حوْصلة مفصّلة للمُنْتدى الجهوي للتّصرّف في النّفايات ببلديّات الجنوب الشّرقي:

في هذا الإطار،عقدت منظمة إرادة ومواطنة منتدى جهوي حول التّصرّف في النّفايات بجربة، وذلك يوم الخميس 16 نوفمبر 2023 وبحضور ممثلين عن :

- ❖ بلديّات الجنوب الشّرقي.
- ❖ الإدارة الجهويّة للوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات بقابس.
- ❖ الإدارة الجهويّة لوكالة حماية الشّريط السّاحلي بقابس.
- ❖ الإدارة الجهويّة لوكالة النّهوض بالصّناعة والتّجديد بقابس.
- ❖ اتّحاد الصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة.
- ❖ جمعيات مدنيّة من صفاقس وقابس وجربة و تطاوين و قبلي

وفي كلمة الافتتاح، عبّرت النّاشطة المدنيّة نورهان السّويسي ممثّلة منظمّة إرادة ومواطنة و منسقة مشروع حوكمة بيئية محلية عن شكرها لكلّ الحضور على تلبيتهم الدّعوة. كما قدّمت لمحة عن المنظّمة وأهدافها التّي تتمحور حول دعم دور الشّباب والنّساء في مجتمعهم، إضافة إلى دعم الحَوْكمة المحليّة المرتبطة بالنّشاط البلدي والبيئي. ويتنزّل هذا المنتدى الجهوي حول التّصرّف في النّفايات في إطار دعم الحَوْكمة البيئيّة المحليّة وتطويرها في مجال التّصرّف في النّفايات ببلديّات الجنوب الشّرقي. وفي ختام كلمتها، ذكّرت ببرنامج المنتدى الجهوي وتمنّت النّجاح والتّوفيق للجميع.

وقبل الشُّرُوع في المداخلات المبرمجة، تَمَّ فتح المجال للحضور بتقديم أنفسهم والمؤسّسات التّي يمثّلونها لمزيد التّعارف بين الجميع.

1) مداخلة الدّكتور وليد بن رحمة: "الإطار القانوني والمؤسّساتي للتّصرّف في النّفايات"

اشتملت مداخلة الدّكتور وليد بن رحمة على ثلاث جوانب وهي:

أ- **الجانب القانوني**: وتمّ التّركيز على النّقاط التّالية:

- ✓ حماية البيئة ضرورة حياتيّة.
- ✓ المسألة البيئيّة بكلّ أبعادها مسؤوليّة الدّولة وهيْئاتها وكلّ فرد في المجتمع.
- ✓ تاريخ البلديّات ارتبط بمهامّ التّصرّف في النّفايات منذ إحْداث هذه الهياكل البلديّة مثل بلديّة أريانة التّي تأسست سنة 1908 والتّي حدّدت منذ 1910 أوقات إخْراج النّفايات المنزليّة من السّاعة 6 مساء الى السّاعة 7 صباحا. وهو ما يؤكّد أهميّة جمع ومعالجة النّفايات المنزليّة في أنشطة البلديّة منذ بداية القرن الماضي.
- ✓ تحديد المفاهيم القانونيّة المرتبطة بالنّفايات: التّصرّف – الإزالة-التّثمين
- ✓ التّأكيد على أنّ النّصوص القانونيّة تتعرّض إلى بذْل العناية من طرف الدّولة في مجال التّصرّف في النّفايات أي أنّها غير مطالبة بنتيجة.
- ✓ تتميّز التّرسانة القانونيّة المتعلّقة بالبيئة من خلال الفصل 45 من دستور 2014 أو مجلّة الجماعات المحليّة إضافة إلى مشروع مجلّة البيئة وكلّ القوانين الأخرى بالتعدّد إلى درجة الإسهال القانوني.
- ✓ القانون الإطاري للنّفايات عدد41 لسنة 1996 لم يعد قادرا على مواكبة التطوّرات والتّحوّلات في مجال التّصرّف في النّفايات
- ✓ التّصنيف القانوني للنّفايات (نفايات خطرة ونفايات غير خطرة)
- ✓ ضعف قانوني واجرائي في مجال التّعويضات البيئيّة

ب- **الجانب المؤسّساتي**، حيْث تمّ التّركيز على ما يلي:

- ✓ تعدّد المؤسّسات المعنيّة بالبيئة.
- ✓ أفراد الوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات بمهامّ النّفايات والتّصرّف فيها ومعالجتها وتثمينها.
- ✓ إحداث مجموعة من المنظومات البيئيّة التّي تعمل على التّشجيع على جمع النّفايات ورسكلتها وتثمينها مثل إيكولف وإيكوزيت وبيوزيت ....

ج- **جانب الحَوْكمة البيئيّة المحليّة في التّصرّف في النّفايات** أين ركّز الدكتور وليد على النّقاط التّالية:

- ✓ مفهوم الحَوْكمة المحليّة.
- ✓ مبادئ هذه الحَوْكمة المحليّة والتّي تتمحور حول: الشفافيّة-التّشاركيّة-النّزاهة والمساءلة.
- ✓ أسس الحَوْكمة البيئيّة المحليّة: قرار محلي متعلّق بالمجالات البيئيّة-وجود روابط بيْن الفاعلين المحليّين-جماعة محليّة مستقلّة.

- ✓ مجال تدخّل الجماعات المحليّة في التصرّف في النّفايات منصوص عليها بالفصول 141 و240 و266 و267 من مجلّة الجماعات المحليّة .
- ✓ كما تم تقديم أمثلة ميدانيّة وعمليّة لتصرّف البلديات في النّفايات وهي:
  - ➢ بلديّة المعمورة.
  - ➢ بلديّة بنزرت.
  - ➢ بلديّة قرنبالية.
  - ➢ بلدية جربة –ميدون.
  - ➢ بلدية جمنة.
- ✓ كما اعتبر السيد وليد بن رحمة بالنّسبة لمساهمة القطاع الخاصّ أنّه وإنْ كان عدد المؤسّسات كبير (1000 مؤسسة) إلا أنّه ينحصر دوره في إزالة النّفايات وتجميعها فقط دون المرور إلى مراحل التّثمين.

وفي ختام مداخلته أكّد الدّكتور على ما يلي:

- رغم وجود إطار قانوني متعدّد ومشتّت، إلا أنّ الإخلالات والنقائص متعدّدة.
- عدم قدرة السياسة الحاليّة على معالجة مشكلة النّفايات على المستوى الوطني كما المحلّي.
- ضرورة تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي حتى يكونا مواكبيْن للمرحلة التّي نعيشها.
- تفعيل الحوكمة البيئية المحلية في مجال التّصرف في النّفايات.
- تطوير التعاون الدّولي في مجال التصرف في النفايات.

ثُمَّ فُتح باب النقاش للحضور، ويمكن تلخيص أهم النقاط التّي تمَّ طرحها في ما يلي:

- ضرورة تحديد أدوار ومهام كلّ من الوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنيّة للتصرّف في النفايات حتى يسهل التعامل معهما.
- ضرورة العمل على توعية المواطنات والمواطنين بأهمية التصرّف الرّشيد في النفايات ومساعدة الهياكل على القيام بواجباتها، لأنّ القوانين وحدها لا تكفي.
- ضرورة توفير التمويلات اللازمة للتصرف في النفايات وخاصّة بالنّسبة للبلديّات التّي تعتبر الخط الأمامي المباشر للنفايات.
- غياب الجدوى الميدانية في مجال التصرّف في النفايات يجعل من كثرة القوانين بلا فائدة.
- غياب التّنسيق بين المتدخلين أدى الى فشل في التصرف في النفايات.
- ضرورة تجميع القوانين البيئة مع مراعاة القوانين الخصوصيّة.
- ضعف أداء القضاء في القضايا البيئيّة يعكس عدم المام القضاة بالمسائل البيئيّة، وهو ما نتج عنه غياب الرّدع.

2) مداخلة السيد محمد شبيل بن جبرة: "التّجديد في مجال التّصرف في النّفايات المنزليّة"

تميّزت هذه المداخلة بالطّابع التّقني في مجال التصرّف في النّفايات، ولقد تعرض السّيد محمد شبيل إلى النّقاط التّالية:

- ➢ مازالت النفايات بكل أشكالها تمثل تحدّيا لجلّ بلدان العالم وخاصة في مجال تثمينها.
- ➢ ارتفاع منسوب إنتاج الفضلات بكلّ أشكالها ارتبط بتطوّر أنماط العيش وخاصّة مجتمعات الاستهلاك
- ➢ للتّصرّف المستدام في النفايات، وجب العمل على التّقليص من إنتاجها من المصدر وفق مؤشّرات اقتصاديّة وبيئيّة واجتماعيّة
- ➢ تطوّر الاستراتيجيّة الوطنيّة للتصرّف في النّفايات من 1975 إلى اليوم مرورا بإعداد وتنفيذ البرنامج الوطني للتّصرف في النفايات الذي اقر ردم النفايات في مصبات مراقبة.

- ارتكزت الاستراتيجيّة الوطنية للنفايات 2020-2035 على 5 محاور أساسية وهي:
  - تأهيل التّصرف في النفايات.
  - دعم الحوْكمة في التصرف في النفايات.
  - تطوير وانخراط المجتمع المدني في مجال التّصرّف في النفايات.
  - التّصرّف في النّفايات وفق الاقتصاد الدّائري.
  - نمط تمويل مناسب ومستدام قائم على مبدا " العهدة على الملّوث".

كما قدم السّيد محمد شبيل معطيات وأرقاما حول مجال النفايات وطرق التصرّف فيها ومن أهمّها:

- إنتاج حوالي 3 مليون طن من النفايات المنزليّة على المستوى الوطني.
- 12 مصبّ مراقب طور الاستغلال.
- كلفة جمع ونقل وردم طنّ واحد من النفايات يقدر بحوالي 65 د.
- كلّ مصبّ مراقب مرتبط بالعديد من مراكز التّحويل.

واعتبر السّيد محمد شبيل أن التصرف الحالي في النّفايات المنزليّة يطرح العديد من الإشكاليّات أهمّها:

- فتح مصبّات جديدة وما يمثّله من مخاطر وإزعاج للجوار.
- غياب خطط عملية ناجعة لمعالجة مياه الرّشح (Lixiviats).
- مشاكل الجمع خاصّة بالنسبة للبلديات التّي تعاني من قلة الموارد والإمكانيّات.
- غياب الثقة بين المواطنين والمجتمع المدني من ناحية والإدارات المعنيّة من ناحية أخرى

وفي ختام مداخلته، اقترح السّيد محمد شبيل الإجراءات التّالية لدعم التّصرف المستدام للنّفايات المنزليّة وهي:

- الحدّ من إنتاج النفايات من المصدر خاصة من خلال توعية المواطن بضرورة القيام بالفرز الانتقائي.
- تحديث الجمع وتحسين مساره ليكون أقل كلفة وأكثر جدوى.
- استعمال حاويات نصف مردومة في الأرض.
- إنجاز مشاريع نموذجية في المعالجة الميكانيكية – البيولوجية ليسهل تعميمها بعد ذلك

النقاش الذي صاحب هذه المداخلة تمحور حول النقاط التّالية:

- فشل المنظومة الوطنية للتّصرّف في النّفايات في مجال التّثمين.
- العمل على تقليص إنتاج النّفايات.
- الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الماليّة المتاحة في مجال تثمين النّفايات.
- غياب الواصفات البيئة في مصبات المراقبة وخاصة في مجال معالجة مياه الرّشح.
- رغم إعداد دراسات عدّة في مجال تثمين النفايات إلاّ أنّ تجسيدها في الواقع ضعيف.

كما تمّ عرض تجربة جمعيّة حماية البيئة بصفاقس في مجال جمع الكتب والكرّاسات المدرسيّة بالمدارس والإعداديّات كتجربة نموذجيّة يقدّمها المجتمع المدني لدفع الهياكل الرّسميّة لرسم خطّة وطنيّة في هذا المجال.

3) مداخلة الأستاذ حسين الرّحيلي: "الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة لتثمين النّفايات"

في مستهلّ مداخلته، أكّد الأستاذ حسين الرحيلي على أنّ الإشكالات المرتبطة بالتصرف في النّفايات في تونس إشكالات هيكليّة معقّدة ومتشابكة. كما أنّ البرنامج الوطني للتصرّف في النفايات الذّي تمّ إعداده والشّروع في تنفيذه قد ارتكزعلى إخْراج البلديّات المالك الحقيقي للنّفايات والمراكمة لتجارب كبيرة في المجال منذ 1975.

وتحويلها إلى الحلقة الأضعف في مسار التصرّف في النّفايات. وهو ما يمكن اعتباره خيارا عكسيّا وسببا مباشرا لفشل هذا البرنامج الوطني وكلّ الاستراتيجية الوطنية للتصرّف في النّفايات.

ثمّ تواصلت المداخلة بالتّركيز على النقاط التّالية:

- ✓ تقديم المفهوم القانوني للنفايات والمفهوم التقني المرتبط بأساليب الإنتاج.
- ✓ وجود صنفان من النّفايات: النّفايات الصّلبة بكل أنواعها والنّفايات السائلة بكل أشكالها ومصادرها.
- ✓ غياب الحديث عن النفايات السائلة على المستوى الوطني رغم مخاطرها وتلوّثها.
- ✓ تتوزّع النفايات الصّلبة إلى:
  - نفايات منزليّة ومشابهة.
  - نفايات خاصّة واستشفائية.
  - نفايات صناعيّة مشابهة.
  - نفايات صناعيّة خطرة .
- ✓ التّقييم الكيْفي للنّفايات المنزليّة مرتبط بنمط عيش واستهلاك السكان إذ أثبتت التّحاليل المجراة على عيّنات من هذه النفايات في العديد من الدّول على النتائج التالية:
- ✓ البلدان الصناعية والغنيّة، نسبة الموادّ العضويّة في النّفايات المنزليّة لا تتجاوز 38%، أما مواد التّعليب والمعادن وغيرها فإنّها لا تقلّ عن 60%.
- ✓ في البلدان الفقيرة، والتي تعيش نظام غذائي اجتماعي يقوم على الطبخ في المنزل، فان نسبة المواد العضوية بالنفايات المنزلية لا يقلّ عن 60% ، في حين تتراجع نسبة المعلبات والمعادن الى ما تحت 40 %.
- ✓ النّفايات ذات النّسبة المرتفعة من المواد العضويّة تكون نسبة الرطوبة بها مرتفعة، ممّا يصعب عمليات التّثمين الحراري لهذه النّفايات.
- ✓ النفايات المنزلية في تونس لها مواصفات كيفية ذات نسبة موادّ عضويّة مرتفعة بحوالي 68% ونسبة رطوبة تتجاوز 65 % ممّا يصعب التّعامل معها في كل مسارات الجمع والنقل والتثمين.
- ✓ كميًّا ينتج التّونسي معدّل نفايات منزلية يومية بحوالي 0.7 كغ، وهو تقريبا المعدّل العالمي.
- ✓ المواطن الأمريكي الأكثر إنتاجا للنّفايات المنزليّة بحوالي 2.4 كغ/ اليوم، في حين المواطن الأثيوبي الأقل إنتاجا بحوالي 0.2كغ/ اليوم. أما المواطن المغربي فيتنج 0.3كغ/ اليوم وهو الأقل إنتاجا عربيّا.

ثمّ قدّم الأستاذ حسين الرّحيلي مجموعة من الأرقام المتعلّقة بالإنتاج الكمّي للنّفايات في تونس والتّي يمكن تلخيصها في ما يلي:

النفايات السائلة:

- المياه المستعملة المنزليّة: 420 مليونم3/السنة
- الزّيوت المستعملة: 45 ألف طن زيوت تشحيم وأكثر من 20 ألف زيوت أخرى
- المياه الصناعيّة: 80-100 مليون م3 /السنة

النّفايات الصلبة:

- النّفايات المنزلية: 3 مليون طن/السنة.
- النّفايات الخطرة (دونالفوسفوجيبس): 105 ألف طن/السّنة.

- النّفايات الاستشفائية: 12 ألف طن/السّنة.
- النّفايات الضخمة:
- العجلات المطاطيّة: 15 ألف طن/السّنة.
- النّفايات الالكترونيّة: 50 ألف طن.
- نفايات الخردة بجميع أنواعها: 100 ألف طن/السّنة.
- نفايات البناء والاشغال العامة: 8 مليون طن/ السّنة.

بالنّسبة للأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة لتثمين النّفايات أكّد الأستاذ على النّقاط التّالية:

- ✓ تعتمد أنظمة التّصرّف في النّفايات سواء كانت سائلة أم صلبة على مبدأ أساسي ومطلق يُسمَّى: مبدأ3RVE
- ✓ إزالة النّفايات هي المرحلة الأخيرة إن وجد ما يمكن إزالته، خاصّة وأنّ التطوّر التّكنولوجي قد مكّننا من كلّ الوسائل لإعادة استعمال أو تثمين أيّ نوع من النّفايات.
- ✓ تحوّلت النفايات بكلّ أنواعها ومصادرها وأشكالها من مشكل إلى مجال منتج للثّروة ومحدث لمواطن الشّغل ومحفّز على الاستثمار الغير تقليدي.
- ✓ ألمانيا تقوم بتثمين 68% من نفاياتها المنزليّة، ممّا يجعلها تربح سنويًّا حوالي 100 مليار يورو
- ✓ الدول الإسكندنافية تثمّن حراريًّا خاصّة كلّ نفاياتها المنزليّة وتضطرّ للتّوريد، ممّا مكّنها من تقليص عجزها الطاقي وربح حوالي 3/1 كلفة الطاقة
- ✓ في الدّول العربية، تثمين النّفايات لايزال متواضعا ولا يتجاوز 5 الى 10 % في أفضل الحالات، ويمكن اعتبار المغرب الأكثر تجربة في هذا الجانب.
- ✓ يساهم تثمين النفايات في:
  - خلق مواطن شغل جديدة ومتنوعة.
  - تحسين إطار العيْش وتطويره.
  - المساهمة في النّاتج المحلي الخام.
  - التّقليص من كلفة التّصرف في النفايات.
  - إحداث مجالات استثمار جديدة.
  - تركيز فعلي للاقتصاد الدّائري، وبالتّالي التقليص من استعمال الموارد الطبيعيّة والموادّ المنتجة للتلوّث.
- ✓ أحدثت العديد من المنظومات لتثمين النّفايات مثل: إيكولف- إيكوزيت- إيكوباتري-ايكوبيل. لكن مدى مساهمة هذه المنظومات في تثمين النّفايات وتطوير أبعادها الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
- ✓ مجالان فقط حقّا نوعا من النّجاحات النسبيّة في تثمين النفايات: البلاستيك والزّيوت المستعملة.

وفي ختام مداخلته، قدّم الأستاذ المجالات الواعدة في مجال تثمين النّفايات والإجراءات الواجب اتّخاذها لذلك وهي:

- التّثمين الحراري للنّفايات المنزليّة والمشابهة.
- التّثمين الطّاقي لمخلّفات قطاع النّسيج.
- التثمين الطّاقي للعجلات المطاطيّة المستعملة.
- تثمين نفايات الحديد والخردة.

- تثمين نفايات الإلكترونيك.
- تثمين فضلات البناء والأشغال العامّة

ولتسهيل تثمين هذه النّفايات وجب العمل على:

- ❑ إعطاء المخالفات قيمة ماليّة.
- ❑ لتصبح لها قيمة اقتصاديّة استثماريّة.
- ❑ تتحول المخالفات إلى مواد أوليّة للتّصنيع وإعادة الاستعمال.
- ❑ تصبح للاسْتثمارات مردوديّة ماليّة واقتصاديّة.
- ❑ تشغيل اليد العاملة.
- ❑ انعكاسات اجتماعيّة مباشرة.
- ❑ خلق مجالات استثمار جديدة.
- ❑ دفع البنوك للمساهمة في التّمويل.
- ❑ تحويل الاقتصاد الدّائري إلى مجال حيوي للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة.
- ❑ الرّفع من النّاتج المحلي الخامّ.

ولتحقيق كلّ هذه الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة لتثمين النّفايات وجب العمل على:

- ❖ إعادة النظر في منظومة التّصرّف في النّفايات الحاليّة برمّتها.
- ❖ إلغاء التّراخيص وتسهيل الانتصاب في مجال تثمين النّفايات بكلّ مراحلها.
- ❖ إعطاء القيمة الماليّة لكلّ النّفايات القابلة للتّثمين.
- ❖ تطوير آليّات التّحفيز المالي والجبائي والدّيواني.
- ❖ دعم البحث العلمي في مجالات تثمين النّفايات بتركيز شراكات فعليّة بين منتجي النّفايات ومراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي.
- ❖ تحرير النّفايات من هيْمنة الإدارات البيروقراطيّة.
- ❖ جعل العلاقة مباشرة بين منتج النّفايات ومثمّنها وفق قواعد قانونيّة واضحة ودون وسلطات بيروقراطيّة

ونظرا لضيق الوقت اقتصر النّقاش على نقطة وحيدة، تعلّقت بأهميّة دور المؤسّسات العموميّة المعنيّة بالتّصرّف في النّفايات والمطالبة بمساعدتها على القيام بمهامّها وخاصّة المرتبطة بالتّثمين.

III- أهمّ التحدّيات والإشكالات التّي تواجه البلديّات والجهات المعنيّة في مجال التّصرّف في النّفايات:

من خلال المداخلات الثّلاث التّي تمّ التعرض إليها في هذا التقرير، يمكن القول أنّ التّصرّف في النّفايات بالمناطق البلديّة يعاني من العديد من التّحدّيات والإشكالات المركبة، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- إطار قانوني ومؤسّساتي لم يعد معبّرا عن الحاجيات الحقيقيّة لتصرّف مستدام في النّفايات

- ضعف الموارد الماليّة والبشريّة واللّوجستية للبلديّات ممّا جعلها غير قادرة على القيام بدورها كسلطة محليّة في مجال التّصرّف المستدام في النّفايات.
- ضعف الإمكانيّات الماليّة للمؤسّسات العموميّة المعنيّة بالتصرّف في النّفايات.
- غياب التّنسيق بين كلّ الفاعلين في مجال التّصرّف في النّفايات.
- محاولات تغييب المجتمع المدني كقوّة اقتراح وفعل من طرف العديد من الأطراف
- ضعف مجالات تثمين النّفايات ممّا قلّص من أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة وذلك راجع لضعف الإطار القانوني المحفّز على الاستثمار في هذا المجال إضافة إلى ضعف الشّراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ.

ولإيجاد حلول ومُخْرَجات عمليّة لتجاوز هذه الإشكالات والتّحدّيات، تمّ القيام بورشات عمل حول المحاور الثّلاث التّي تمّ التّركيز عليها خلال المداخلات.

IV- ورشات العمل:

لتعميق النقاش في كلّ المحاور والأفكار التي طرحت من خلال المداخلات، تمّ عقد ثلاث ورشات عمل:

1. الورشة الأولى:
مراجعة الإطار القانوني والمؤسّساتي للتّصرّف في النّفايات

-تحت إشراف الأستاذ وليد بن رحمة-

أ- مقدمة عامّة:

يقع على عاتق الدّولة الالتزام بمجابهة التلوث البيئي بكلّ الوسائل الممكنة، غير أنّ ذلك لا ينفي أنّ واجب المحافظة على البيئة وسلامتها وتوازنها يبقى محمولا على الكافّة: مؤسّسات وهيئات وأفراد. ويعدّ مجال التّصرّف في النّفايات. المثال الأبرز لتدخل عديد الفاعلين من الدولة بمختلف هياكلها إلى البلديات والخواصّ إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والأفراد، نظرا لأنها مسألة حيويّة تمسّ صحّة الإنسان وراحته.

ويتميّز الإطار القانوني للتصرف في النفايات بتعدد القوانين وتشعّبها، حيث تتراوح بين نصوص عامة على غرار الفصل 47 من دستور 25 جويلية 2022 ومجلة الجماعات المحلية ومشروع مجلة البيئة نسخة 3 أوت 2023 وبين نصوص خاصة مثل قانون 2 أوت 1988 وقانون 10 جوان 1996 وأمر 22 أوت 2005. أما على مستوى الإطار المؤسساتي فتم التعرّض إلى مهام كل من الوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، إضافة إلى بعض منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة والتكوين على غرار: ECOLEF وECOZIT وBIOZIT.

تم توزيع المشاركين على 3 ورشات قصد التباحث بشأن صياغة توصيات من شأنها أن تدعم حوكمة التصرف في النفايات. تتعلق الورشة الأولى بمراجعة الإطار القانوني والمؤسّساتي للتصرف في النفايات والورشة الثانية بالتشجيع على الطرق الحديثة للتصرف في النفايات، أما الورشة الثالثة فتهتم باعتماد تثمين النفايات كوسيلة لدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وبالعودة إلى الورشة الأولى المتعلّقة بمراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرف في النفايات، تم توزيع جملة من النصوص القانونية على المشاركين للتباحث حولها على غرار:

- القانون المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها.
- الأمر المؤرخ في 22 أوت 2005 المتعلق بإحداث وكالة وطنية للتصرف في النفايات.
- مقتطفات من مشروع مجلة البيئة وفق نسخة 3 أوت 2023.

ب- **المنهج المعتمد:**

تمّ توزيع المشاركين في الورشة الأولى على 3 مجموعات. كل مجموعة تقوم بدراسة نص قانوني، أي القانون المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها أو الأمر المؤرخ في 22 أوت 2005 المتعلق بإحداث وكالة وطنية للتصرف في النفايات، مع مقارنته بما جاء في مشروع مجلة البيئة.

ج- **الإشكال المطروح:**

من خلال دراسة وتحليل ونقد النصوص القانونية المعروضة على المشاركين، كيف يمكن مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرّف في النفايات، لضمان حوكمة بيئية محلية أكثر نجاعة؟

د- **التّوصيات المقترحة:**

بعد أن قام كلّ مشارك بتحليل النصوص القانونية المختارة وبالتّعبير عن أفكاره المتعلّقة بمراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتصرف في النفايات، مع مناقشة مختلف الآراء حتّى تكون عقلانية وقابلة للتطبيق. توّلت النّاشطة الحقوقية غادة الفطناسي بصياغة مخرجات هذه الورشة الأولى ومحاولة تبويبها في شكل توصيات على المستوى القانوني وتوصيات على المستوى المؤسساتي.

أوّلا: على المستوى القانوني:

- ❑ مراجعة العقوبات المتعلقة بالانتهاكات في مجال النفايات في اتجاه التشديد. مثال: الفصل 48 من قانون 10 جوان 1996: "تعاقب مخالفة أحكام الفصول 31 و32 و35 و39 و40 و42 التي تتعلق بالنفايات الخطرة بالسّجن من شهر إلى خمس سنوات وبخطيّة يتراوح مقدارها بين عشرة آلاف وخمسمائة ألف دينار." يجب التّشديد في العقوبة نظرا لأنّها تتعلّق بالنّفايات الخطرة إذ يمكن أن تتراوح بين 1 سنة و10 سنوات سجنا.
- ❑ تفعيل القانون المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشّراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ في مجال التّصرف في النّفايات.
- ❑ إنشاء تطبيقات على الهواتف الجوّالة لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن أيّ نوع من المشاكل المتعلقة بالبنية التحتيّة أو البيئة أو الخدمات.
- ❑ مراجعة القوانين لفرض آلية الفرز من المصدر.
- ❑ ضرورة مراجعة الفصل 203 من مشروع مجلة البيئة، نظرا لغياب المقاربة التّشاركية فيما يتعلّق بالمثال الوطني للتّصرّف في النّفايات. الفصل 203 (في صيغته الحاليّة): "تعدّ الوزارة المكلفة بالبيئة كلّ 5 سنوات، بالتّنسيق والتّشاور والتّعاون مع جميع المتدخّلين العموميّين في مجال التصرّف في النّفايات، مثالا وطنيا للتّصرّف في النّفايات."
- ❑ الفصل 203 (في صيغته المعدلة): " تعدّ الوزارة المكلفة بالبيئة كل 5 سنوات، بالتّنسيق والتّشاور والتّعاون مع جميع المتدخّلين العموميّين والخواصّ في مجال التصرف في النفايات، مثالا وطنيا للتصرّف في النّفايات."

ثانيا: على المستوى المؤسّساتي:

- ❑ تطوير دور الوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات خاصّة في مجال التّثمين ومساعدة البلديّات المحدثة، من خلال إعادة استعمال النّفايات ورسْكلتها في مرحلة أولى أو إيداع النّفايات في المصبّات في مرحلة أخيرة.
- ❑ إحداث وحدات تثمين على مستوى كلّ إقليم من الأقاليم الخمس.
- ❑ تدعيم الهياكل المعنية بإطار بشري كفؤ وقادر على التّعامل الأكثر نجاعة مع مشكل التّصرّف في النّفايات، من خلال التّكوين المستمر للعملة والأعوان والموظفين المتدخلين في هذا المجال.
- ❑ إعادة تفعيل جهاز التّراتيب البلديّة، حتّى يكون هيكلا مؤهّلا لمراقبة ومعاينة الانتهاكات والتجاوزات في مجال التصرّف في النّفايات.

- توفير الدعم اللوجستي للمؤسسات المعنيّة بالتّصرّف في النّفايات.

أشرف على أشغالها: د. وليد بن رحمة، وشارك فيها كلّ من:

الاسم واللقب	الصفة
الهادي السويسي	ممثل بلدية المحرص
يوسف الحمروني	ممثل وكالة حماية الشريط الساحلي
رانية السعيدي	ممثّلة عن نادي حقوقي بالمعهد العالي للدراسات القانونية بقابس
مروى الحزامي	ناشطة حقوقية
روان بن يعقوب	ممثلة عن جمعية خليج للبيئة البحرية
محمد الجماعي	ممثل بلدية منزل الحبيب
منى قودة	ممثلة الوكالة الوطنية وللتصرف بالنفايات
غادة الفطناسي	ناشطة حقوقية
فاطمة اللطيف	ناشطة حقوقية

2. الورشة الثّانية:
التّشجيع على اعتماد الطرق المجدّدة في التصرّف في النّفايات

-تحت اشراف السيد محمد شبيل بن جبرة –

إن التوجّه نحو الطرق الحديثة والتكنولوجيات الجديدة للتّصرف في النفايات المنزلية والمشابهة يعتمد أساسا على :

- فهم الوضعيّة الحالية في التصرف في النفايات وخاصة الأسباب التّي حالت دون الوصول للنّتائج المرجوّة و أهداف الاستراتيجيات
- العمل على إيجاد حلول على أساس مفهوم التنمية المستدامة حيث يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك مبدأ الاقتصاد الدّائري.

- **التّوصيات المقترحة:**

- الاستئناس بتجارب دول أخرى خاصّة التّي تشاركنا في العقلية وتركيبة النّفايات المنزلية مثل دولة المغرب الأقصى التّي عملت على تقليص النفايات من المصدر مثل الأكياس البلاستيكية و نفايات التعليب، و التوجّه نحو التسميد (compostage) في الأقاليم الريفيّة حيث تكون النّفايات أغلبها عضويّة، والتّثمين الطاقي من خلال توجيه النّفايات لمصانع الإسمنت وكذلك الاستثمار في البنية التحتيّة لتسهيل جمع النّفايات مثل تهيئة أماكن انتصاب الحاويات وتعصير طرق الجمع والنقل والمراقبة وأخيرا تشريك المواطن في منظومة التّصرّف في النفايات باعتماد الحملات التّحسيسيّة ووضع عقوبات صارمة للمخالفين. هذا التوجّه يمكن اعتماده في تونس.

- توسيع صلاحيّات البلدية في مجال التّصرّف في النّفايات، خاصّة مرحلة ما بعد الجمع من خلال دعم إمكانياتها المادية والبشرية والفنيّة حتّى تتمكّن من تثمين النفايات داخل الفضاء البلدي مع تشجيع الشراكة بين البلدية والقطاع الخاصّ في هذا المجال وبالتالي التّقليل من الكميّات الموجّهة للمصبّات من خلال فرز النفايات من المصدر (توفير حاويات حسب نوع النفايات) و/أو بعث وحدات لفرز النّفايات بعد الجمع (فرز النفايات القابلة للرسكلة مثل البلاستيك والمعادن والكرتونة والخشب) و من ثمّة رسْكلتها وتثمينها في مؤسسات صغرى خاصّة، من شأنه خلق مواطن شغل و خلق موارد مالية للبلدية

- تهيئة مناطق صناعية خاصة بالأنشطة المتعلقة بالنفايات دون غيرها، من خلال تهيئة منطقة صناعية بكلّ إقليم تكون مخصصة حصريا للمشاريع المتعلقة بالنفايات دون غيرها حيث أن عدة مناطق صناعية تمنع انتصاب الأنشطة المتعلقة بالنفايات لما يمكن أن تسبّبه من إزعاج للوحدات الصناعيّة المنتصبة، وكذلك التشجيع على التسميد في المناطق الفلاحية والرّيفية لتثمين النفايات العضوية وخلق فرص عمل في إطار مبدأ الاقتصاد الدّائري

- حذف التّراخيص وتعويضها بكراس الشروط لتبسيط وتقليص الإجراء ات مع تقوية ودعم المراقبة البعدية من شأنه أن يشجّع المستثمرين على التوجه لمجال تثمين النفايات ويعطي البلديات مزيدا من الصلاحيات في التصرف في النّفايات الصّادرة في فضائها الجغرافي وخلق شراكة مع القطاع الخاص، حيث أن التعقيدات الإدارية جعلت من مجال التّصرّف في النفايات غير مشجّع للمستثمرين ولا يدفعهم لتطوير طرق التصرف والتّثمين والاقتصار على الطرق الكلاسيكية كالنّقل والجمع. إن تيسير الحصول على التّراخيص يشجّع على الاستثمار في التّصرّف في النّفايات و يساهم في تطوير أساليب التّثمين وطرقه

- مزيد التّنسيق بين كلّ الأطراف والهياكل المتداخلة: المواطن، البلدية، الصناعيّين والحرفيّين، وزارة البيئة والإدارات التّي تحت وصايتها كالوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات والوكالة الوطنيّة لحماية المحيط(Qui fait Quoi) مثل وضع هيئة تشرف على متابعة المؤسسات والمرافق والمشاريع المتعلّقة بالتصرّف في النفايات ووضع مؤشرات لرصد كل إخلال أو نقائص و نشر كل المؤشرات، من شأنه أن يخلق مناخ ثقة بين الأطراف و يرفع من التزام كل الشركاء لتحقيق الأهداف المنشودة. كذلك إدماج التربية البيئية في مناهج التعليم حتى يكون المواطن شريكا فعالا وليس مصدرا للنفايات فقط.
- تطوير استراتيجية اتصالية للتصرف في النفايات: تهدف لتعزيز وعي المواطن حول إعادة التدوير والجمع الانتقائي للنفايات لتخفيض كمية النفايات من المصدر والمساهمة في دعم مجهود الدولة ومؤسساتها في التصرف المحكم والمستدام في النفايات.

إنّ استراتيجيّة الاتّصال البيئي المتكاملة تسمح بعرض الحلول المقترحة وتعزيز مشاركة وتوعية المواطنين وأصحاب المصلحة الرئيسيين. هذا العمل ليس مهمّة لفرد أو منظمة واحدة، إنّما هي مهمّة جماعية تتطلّب شراكات وتحالفات وتحفيزًا من كل مجتمع. رصد امتيازات تشجيعيّة للمُسْتثمرين في مجال التصرّف في النّفايات لجذب القطاع الخاصّ نحو هذا المجال والاستثمار فيه وتطويره مثل:منح امتيازات وتشجيعات جبائيّة للمؤسّسات، إعفاء ديواني عند استيراد معدات وآلات و تكنولوجيات حديثة موجهة لثمين ورسْكلة النّفايات، تشجيع مصانع الإسمنت والآجر بما أنّها مستهلكة للطّاقة للتوجّه نحو التّثمين الطاقّي للنّفايات.

- العمل على تقليص النفايات من المصدر ممّا يسهّل التّثمين ويقلّص في حجم التّكاليف من خلال تعزيز وعي المواطن حول إعادة التدوير والجمع الانتقائي للنفايات.

أشرف على أشغالها: د. محمد شبيل بن جبرة ، وشارك فيها كلّ من:

الاسم واللقب	الصفة
العيادي الصغيّر	ممثل بلدية جمنة
شفيع الكبير	ممثل بلدية المطوية
عصام الثليبي	ممثل وكالة حماية الشريط الساحلي
حكيم بن بلقاسم	ممثل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
مروي الناصفي	ناشطة مستقلة
إسماعيل كتيالي	ممثلة عن جمعية جليج للبيئة البحرية
اميرة رجب	جمعية رؤيا بجمنة
محمد امين المرابط	جمعية ساعد بغنوش
محمد الرقيق	جمعية احباء البيئة بصفاقس

3. الورشة الثّالثة:
اعتماد تثمين النّفايات كوسيلة لدعم الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة
-تحت اشراف الأستاذ حسين الرحيلي-

أمام التّقدّم التكنولوجي والتطور العلمي، لم تعد النّفايات مشكلا نبحث له عن حلّ، بلْ تحوّلت إلى مصدر لمواد أوليّة قابلة للتّثمين وإعادة التّدوير في إطار الاقتصاد الدائري. إذ أصبح الاستثمار في تثمين النفايات مجالات واعدة ومربحة، إضافة إلى قدرتها على خلق مواطن الشغل المستدامة. فتثمين النّفايات يحقّق أكثر من هدف منها:

- ✓ التّقليص من كلفة إدارة النفايات
- ✓ تدويرها في مجالات جديدة
- ✓ خلق مواطن شغل
- ✓ خلق ثروة مستدامة

من خلال النّقاش والحوار بين المشاركين، تمَّ تلخيص أهمّ المُخْرجات في النقاط التّذالية:

- رسم سياسات تصرّف جديدة للنّفايات تأخذ بعيْن الاعتبار المجالات الواعدة من خلال تركيز منظومة تصرّف قائمة على مبدأ: الحدّ من المصدر-إعادة الاستعمال-الرَّسْكلة– التّثمين – وفي الختام الإزالة إن بقيت نفايات.
- توفير الإمكانات الماليةّ والتّمويلات اللاّزمة لثمين النّفايات ذات المردوديّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال دعم الشّراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في مجال تثمين النفايات
- تطويع البحث العلمي لجعله في خدمة منظومات التصرّف في النّفايات
- المراقبة المكثّفة وغير المعلنة من خلال التّرفيع في عدد المراقبين واعتماد المراقبة عن بعد باستعمال التقنيات الحديثة في ذلك
- تحويل التصرّف في النّفايات من عبء إلى حافز للاسْتثمار
- إدراج التّثمين والتصرّف في النّفايات في مناهج التّدريس بكل مراحلها
- تنفيذ برامج تحسيس وتوعية لبناء ثقافة بيئيّة لدى المواطنين والمؤسسات وخاصّة العاملة في قطاعات منتجة لنفايات خاصة وخطرة.

أشرف على اشغالها: د. حسين الرّحيلي ، وشارك فيها كل من:

الاسم واللقب	الصفة
محمد بينوس	ممثل بلدية تبلبو
الصحبي يحي	ممثل بلدية غنوش
مصباح روان	ممثل بلدية تطاوين
سامي لطيف	ممثل بلدية وذرف
جمال مسمي	ممثلة الوكالة الوطنية وللتصرف بالنفايات
هالة بلغيث	ممثل عن جمعية التوتيس للطاقة والمياه والبيئة بقبلي
أمل الوخي	ممثلة عن جمعية جليج للبيئة البحرية
مبروك القسنطيني	ممثل عن جمعية احباء البيئة بصفاقس
إيناس العيدودي	ممثلة عن جمعية حماية واحة وذرف

من خلال القراءة المعمّقة لكلّ هذه التوصيات والمخرجات يمكن القول انها تلتقي كلها حول توصيات أساسيّة متمحورة حول:

- تطوير المنظومة القانونيّة والتّشريعيّة بشكل يجعلها قادرة على مواكبة التّطوّر في مجال التّصرّف في النّفايات من ناحية وإعطاء حريّة المبادرة للفاعلين الأساسيّين في المجال للتّصرّف والعمل وفق مبدأ التّدبير الحرّ.
- دعم البلديّات ماديّا وبشريّا لتحسين مردوديتها في مجال التّصرّف المستدام في النّفايات.
- دعم الشّراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ في مجال التّصرّف في النّفايات وخاصّة تثمينها
- دعم حضور المجتمع المدني وفاعليّته في المجال باعتباره قوّة عمل واقتراح.
- ضرورة دعم البحث العلمي في مجال التّصرّف في النّفايات.
- التّوعية والتّحسيس لتشريك المواطن بطريقة طوعيّة في مجال التّصرّف في النفايات.

V- آليّات التّنفيذ والمتابعة:

من أجل تفعيل هذه التّوصيات والمخرجات، وجب العمل على تنفيذ خطّة العمل التّالية:

- ❑ إرسال توّصيات مُخْرَجات هذا التّقرير إلى الوزارات المعنيّة التّالية:
  - ✓ رئاسة الحكومة
  - ✓ رئاسة البرلمان
  - ✓ وزارة الدّاخلية
  - ✓ وزارة البيئة
  - ✓ وزارة الماليّة
  - ✓ وزارة الصّناعة
  - ✓ اتّحاد الصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديةّ
- ❑ عقد اجتماعات تحسيسيّة مع الوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات بحضور ممثّلي البلديّات لتعميق التّنسيق والتّعاون والاستفادة من التّجارب والخِبْرات بين الطّرفين الأساسيّين في مجال التّصرّف في النّفايات

- ❑ تركيز شبكة جمعياتية ببلديّات الجنوب الشّرقي المعنيّة بالمشروع وبرمجة أيّام تحسيسيّة بالأحياء والأسواق والمدارس والمعاهد بضرورة تشارك كلّ المواطنين بمختلف أعمارهم في مجال التّصرّف المستدام في النّفايات .
- ❑ القيام بحملات ميْدانية للتّصرّف في النّفايات وفق الطرق العصرية والممارسات الجيّدة في مجالات الرّسْكلة والتّثمين.
- ❑ القيام بأيام مفتوحة بالبلديّات أمام الطلبة والباعثين الشبان لاطلاعهم على إمكانيات التّصرّف والتّثمين في مجال النفايات.
- ❑ لقاءات مع الطلبة ومخابر البحوث بمؤسسات التعليم العالي بالجنوب الشرقي حول أهمية البحث العلمي في مجال تثمين النفايات.

VI- التّواصل والشّراكات:

- لإنجاح هذا المسار التّشاركي، وجب إعداد وتنفيذ خطة اتصاليّة مع المواطنين باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي والفيديوهات التّحسيسيّة المصوّرة حول التّصرّف المستدام وتثمين النّفايات وفوائدها الصحيّة والبيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- التّنسيق مع الإذاعات الجهويّة للقيام بحملات إعلامية موجّهة حول الموضوع.
- إعداد استراتيجيا مفصّلة لدعم الشّراكة بين البلديّات والمجتمع المدني والمؤسّسات الحكوميّة المعنيّة بالتّصرّف في النّفايات لإعداد مشترك لكلّ البرامج والخطط العمليّة، بشكل يجعل كلّ الفاعلين شركاء ومسؤولين عن تنفيذ هذه البرامج وإنجاحها.

VII- الخلاصة والتوجُّهات المستقبليّة:

من خلال ما تمّ التعرّض إليه يمكن بناء تصوّر مستقبلي أكثر تفاؤلا بالمعالجة العلميّة للنّفايات، فإنّه وجب العمل على:

- تطوير التّرْسانة القانونيّة.
- إعادة النّظر في الإطار المؤسّساتي المُشْرف على النّفايات، من خلال إعادة الاعتبار لدوْر البلديّات المالك الفعلي للنّفايات المنزليّة خاصّة.
- التّركيز على تثمين النّفايات لجدْواها الاقتصاديّة والاجتماعيّة كلّ ذلك في إطار شراكة فعليّة بيْن القطاعين العامّ والخاصّ.
- توفير الآليّات الماليّة ومجالات البحث العلمي لإنْجاح مشاريع تثمين النّفايات.